الفصل الثالث

التوجيه النحوي للحروف المقطّعة

أولاً: اسميتها وحرفيتها وتذكيرها وتأنيثها

ثانياً: إعرابها وبناؤها

ثالثاً: أوجه إعرابها

رابعاً: صرفها وعدمه

أولاً: اسميتها وحرفيتها وتذكيرها وتأنيثها

اخْتَلَفَ علماءُ النَّحو واللُّغةِ في الحروفِ المقطَّعةِ، فذَهَبَ الفريقُ الأَوَّلُ إِلى أَنَّها حروفٌ، وذَهَبَ الفريقُ الثَّاني إِلى أَنَّها أَسماءٌ.

فمذهبُ الفريقُ الأَوَّلُ: أَنَّها حروفٌ، قالَ به الخَلِيْلُ، وَسِيْبَوَيْهِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وقد أَفْرَدَ لها سِيْبَوَيْهِ باباً خاصاً في كتابه سماه[1] "هذا بابُ تسمية الحروف والكلم التي تُستعمل وليست ظروفاً ولا أَسماء غير ظروف؛ ولا أَفعالاً"، وأَشَارَ سِيْبَوَيْهِ إِلى أَنَّ العربَ اخْتَلَفَتْ فيها فمرةً تُؤنثها، ومرةً تُذكرِّها مثل كلمة (اللِّسان)، واسْتَشْهَدَ على

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٥٩.

obeikandl.com

ذلك بأَبيات من الشِّعر، قالَ سِيبَوَيْهِ[١]: "فالعربُ تَخْتَلِفُ فيها، يُؤنثها بعض، ويُذكرُّها بعض، كما أَنَّ اللِّسانَ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، زَعَمَ ذلكَ يُوْنِسُ، وأنشدنا قولَ الرَّاجز:

كَافاً وَمِيْمَيْنِ وَسِيْناً طَاسِمَا

فَذَكَّرَ ولم يَقُلْ: طاسمةً، وقالَ الرَّاْعِيُّ النميريُّ:

كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوْحُ وَمِيْمُهَا

فقالَ بُيِّنَتْ فَأَنَّث".

ومذهبُ سِيبَوَيْهِ في حروفِ المعجمِ أَنَّها قسمانِ: الأَوَّلُ: نحو: القاف، والصَّاد، والدَّال، فهي موقوفة الأواخر، فلو أَنَّها لَيْسَتْ على الوقف حُركت أَواخرهن.

والثَّاني نحو: الباء، والتَّاء، والثَّاء، وأَخواتهن، فَجَازَ فيها القَصْرُ والسُّكُوْنُ فَتُصْبِحُ البَا، والتَا، والثَا، وكذا أَخواتهن؛ لأَنَّها لَيْسَتْ بأَسماء، وإِنَّما هِيَ حروفُ الاسمِ مقطَّعة، فَهِيَ أَصوات يصوت بها وَتَقِفُ عندها فَتُصْبِح مثل عَهْ، وإِذا سَمَّيْتَ بها أَصْبَحَتْ مثل لا، فَتَقُوْلُ: هذا باءٌ، وهذا لاءٌ[٢].

وهذا قولٌ للخَلِيْلِ اسْتَشْهَدَ به سِيبَوَيْهِ ليؤكد ما ذَهَبَ إِليه[٣]: "واعلمْ أَنَّ الخليلَ كانَ يَقُوْلُ: إِذا تهجَّيْتَ فالحروفُ حَالُهَا كحالها في المُعْجَم والمُقَطَّع، تَقُوْلُ: لامْ ألفْ، وقافْ لامْ".

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٥٩ - ٢٦٠، وصدر البيت: أَشاقَتكَ آياتٌ أَبانَ قَديمُها، ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهوت فايبر، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م، ص ٢٥٨.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٦٥- ٢٦٧.

(٣) السابق، ٣/ ٢٦٦.

وذَهَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ إِلى أَنَّها حروفُ هجاء لا إِعراب لها[١].

فمذَهَبَ الخَلِيْلُ وَسِيبَوَيْهِ[٢] أَنَّها حروف وأَنَّ سكونها سكون وقف، وَأَجَازَا فيها التَّذكيرَ والتَّأنيثَ[٣]، وقريب منه ما ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ[٤]، وَهِيَ عند الكِسَائِيِّ مؤنثة كُلّها، وَلَكِنَّهُ أَجَازَ فيها التَّذكيرَ[٥]. وَذَهَبَ ابنُ خَالَوَيْهِ إِلى أَنَّها حروفُ المعجمِ، وَأَجَازَ فيها التَّذكيرَ، والتَّأنيثَ، والفتحَ، والكسرَ، والمدَّ، والقصرَ[٦].

والفريقُ الثَّاني: ذَهَبَ إِلى أَنَّها أسماءٌ، منهم السِّيْرَافِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ، وَالمُنْتَجِبُ الهَمَذَانِيُّ.

وَأَشَارَ السِّيْرَافِيُّ إِلى أَنَّ الحروفَ إِذا جُعِلَتْ أَسماءً ففيها مذهبانِ الأَوَّلُ: أَنْ تُخْبِرَ عنها في نفسها وأَنْ تُسَمِّي بها رَجُلاً أَو امرأَةً، والثَّاني: غير ذلك. فإِذا أَخْبَرْتَ عنها وَأَصْبَحَتْ أَسماءً جازَ لنا فيها التَّأنيثُ والتَّذكيرُ، فَالتَّأنيثُ على تأويلِ كلمة، والتَّذكيرُ على تأويلِ حرف، وعلى ذلكَ جميع حروف الهجاء[٧].

---

(١) مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، مصر، ط/ ١، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م، ١/ ٢٨.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٣) السابق، ٣/ ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٤) مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١/ ٢٨.

(٥) المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ط/ ٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ٢/ ٢٩.

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مطبعة المدني، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ١/ ٢٦٠.

(٧) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٥٩، هـ (١).

وَذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلى أَنَّها أَسماءٌ للحروف التي نلفظها فمثلاً: ضاد: اسم سُمِّي به الحرف "ضه "إِذا تهجيناه، وكذا في جميع الحروف، والدَّليل على أَنَّها أَسماءٌ تصرفهم فيها بالإمالةِ، والتَّفخيم، والتَّعريف، والتَّنكير، والجمع، والتَّصغير، والوصف، والإسناد، والإضافة، ونحو ذلك مما هُوَ للأسماءِ المتصرفة[1].

ومن الأَدلةِ على أَنَّها أَسماء ما رُوِيَ عن الخليلِ حين سَأَلَ أَصحابَهُ: كيف يَلْفُظُوْنَ الكاف من لكَ والباء من ضَرَبَ، فَقَالُوْا: كاف، باء، فَقَالَ الخَلِيْلُ جِئْتُم بالاسمِ، ولم تَلْفُظُوْا بالحرفِ، وَلَفْظُ الحرفِ هُوَ "كه، به"[2].

وذكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ في كتابه الحُجة دليلاً آخر على اسميتها، وَهُوَ أَنَّهم أَمَالُوْا مَا لا يُمَالُ من الحروفِ نحو يا زيد، في النِّداء، فإِمالةُ الياء من "يس" وَهُوَ اسم أَجْدَرُ، قالَ[3]: "فإِذا كَانُوْا قد أَمَالُوْا مَا لا يُمَالُ من الحروفِ من أَجْلِ الياء، فأَنْ يُمِيْلُوْا الاسمَ الذي هُوَ "يا" من "يس" أَجْدَرُ، أَلا ترى أَنَّ هذه الحروفَ أَسماء لما يُلْفَظُ بِهِ".

ويُجِيْزُ السِّيْرَافِيُّ في الحروفِ المقطَّعةِ إِذا سُمِّي بها أَوْ خُبِّر عنها مذهبين الأَوَّل: التَّأنيث على تأويلها بكلمة، والثَّاني: التَّذكير على تأويلها بحرف، وهذا يَنْطَبِقُ على جميعِ الحروفِ المقطَّعةِ[4].

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٢٨.

(٢) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٢٨ - ١٢٩.

(٣) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ٦/ ٣٦، والكشاف، الزمخشري، ١/ ١٢٩.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٥٩، هـ (١).

وَذَهَبَ الْمُنْتَجِبُ الهَمَذَانِيُّ إِلى أَنَّها أَسماء، فَهِيَ أَسماء يلفظ بها مثل الأَصوات[1]، وَهِيَ أَسماء عند أَبِي البَقَاءِ العُكْبَرِيِّ؛ لأَنَّ كُلَّ اسم منها يَدُلُّ على معنى في نفسِهِ[2].

فما ذَكَرَهُ الفريقانِ صحيح، فَهِيَ حروفُ المعجمِ، أَو حروفُ الهجاءِ، أَو التَّهجي، وقد ذُكِرَ منها في الحروفِ المقطَّعةِ أَربعةَ عشرَ حرفاً، فَيَجُوْزُ فيها ما يَجُوْزُ في حروفِ الهجاءِ.

فهذه الحروفُ إِذا لم يُسَمَّ بها، أَوْ يُعْطَف بعضُها على بعض، أَوْ لم يُخْبَرْ بها، أَوْ عنها، فَهِيَ حروفُ هجاء، وهذا مذهبُ الفريقِ الأَوَّل.

وأَمَّا مذهبُ الفريقِ الثَّاني: فَهِيَ أَسماءٌ إِذا سُمّي بها، أَو خُبرّ بها، أَو عنها، وقد أَجْمَعَ النَّحويونَ على أَنَّها أَسماءٌ للسُّور، فلا شَكَّ في أَنَّها في هذه الحالةِ أَصْبَحَتْ أَسماء، وقد جَازَ لها ما للاسم من خصائص مثل الإِمالةِ، والتَّفخيمِ، والتَّعريفِ، والتَّنكيرِ، وغير ذلك.

ثانياً: إعرابها وبناؤها

اخْتَلَفَ علماءُ النَّحو في الحروفِ المقطَّعةِ وانْقَسَمُوْا فريقين:

الفريق الأَوَّلُ: ذَهَبَ إِلى أَنَّها أَسماءٌ مَبْنِيَّةٌ، وممّن قالَ بهذا المذهب السِّيْرَافِيُّ، وَأَبُو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ، وَالْمُنْتَجِبُ الهَمَذَانِيُّ.

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد، إعراب -تفسير- قراءات، المنتجب الهمذاني، تحقيق: د. فهمي حسين النمر،ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط/ ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ٣/ ٢١.

(٢) التبيان، العكبري، ١/ ١٤.

وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ[١] "صاد" وَنَصَّ على أَنَّها من كلامِ العربِ في وزنها وبنائها... وَأَجَازَ في "ياسين وصاد" أَنْ يَكُوْنَا اسمين غير متمكنين؛ فيبنيان على الفتحِ.

وأشارَ السِّيْرَافِيُّ إِلى أَنَّ حروفَ التّهجي إِذا قصدت التّهجي فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ؛ لأَنَّها حِكَايَة الحروف في الكلمة، وحروف الكلمة إِذا قُطِّعَتْ أَصْبَحَ كُلّ حرف منها مبنيّاً؛ لأَنَّ الإعرابَ لا يقع على الحرف من الكلمة وإِنَّما على الكلمةِ كُلّها، فإِذا أَردنا كُلّ حرف من حروف الكلمة بنيناه[٢].

وَذَكَرَ أَبُو البقاءِ العُكْبَرِيُّ الدَّليل على أَنَّها أَسماءٌ مَبْنِيَّةٌ، أَنَّ كُلَّ حرف منها يَدُلُّ على معنى في نفسه، ولا نخبر عنها بشيءٍ فهي أَسماء مبنية، وهي حِكَاية لألفاظ الحروف التي أَصْبَحَتْ أَسماء لها فهي تشبه الأصوات نحو: غاقٍ، عندما نَحْكِي صوت الغراب[٣].

وَنَصَّ المُنْتَجِبُ الهَمَذَانِيُّ على أَنَّها مبنيّة، وهي أَسماء لما يلفظ به، وكُلّ حرف منها جزء اسم ولا يعرب الاسم إِلا بعد كماله، وحكمها إِذا لم نخبر عنها ولم نعطف بعضها على بعض أَنْ تَكُوْنَ ساكنة الأواخر موقوفة مثل أَسماء الأعداد فَنَقُوْلُ: ألف. لام. ميم، كما نَقُوْلُ: واحد، اثنان، ثلاثة، وإِذا أَخبرنا عنها أَو عطفنا بعضها على بعض أُعربت؛ لأَنَّها خرجت من باب الحِكَاية، وكُلّ حرف منها اسم[٤].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٦٤، هـ(١).

(٣) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ١/ ١٤.

(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، ٣/ ٢١ - ٢٢.

والفريق الثاني: ذَهَبَ إِلى أَنَّها أَسماء مُعْرَبة، وممن قالَ بهذا المذهب الزمخشريُّ، وذَكَرَ أَنَّها سكنت مثل سكون "زيد وعمرو"، وَأَشَارَ إِلى أَنَّ سكونَها سكون وقف وَلَيْسَ بناء؛ لأَنَّها لو بُنِيَتْ لجُعِلَتْ مثل "كيفَ، وأَيْنَ"، ولم يَجْمَعُوْا في ﴿ صَ ﴾، و﴿ قَ ﴾، بين ساكنين[1].

ومن الأدلة على أَنَّها مُعْرَبة ما قالَ به أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ القَاسِمِ الأنباريُّ حين ذَكَرَ قراءة: "قاف وصاد"، بالكسر للفاء والدَّال بسبب اجتماع ساكنين، في هذه الحالة تُكْتَبُ "قاف وصاد"، على لفظها؛ لأَنَّها خَرَجَت بالإعراب من حدِّ الهجاءِ[2].

وَخَالَفَ أَبُو حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيُّ الفريقين السَّابقينَ حينما ذَهَبَ إِلى أَنَّ الحروفَ المقطَّعةَ لَيْسَتْ مُعْرَبة ولا مَبْنِيّة، وَأَشَارَ إِلى أَنَّها لا تُعْرَب؛ لأَنَّهُ لم يَدْخُلْ عليها عامل، ولا تُبْنَى لعدم وجودِ سببٍ للبناءِ[3].

أَصحابُ المذهب الأَوَّل: الذين يَقُوْلُوْنَ إِنَّها أَسماء مَبْنِيَّة[4]، يكادونَ يُجْمِعُوْنَ على أَنَّ السَّببَ في أَنَّها مَبْنِيَّة؛ أَنَّكَ تَحْكِي بها أَلفاظ الحروف التي أَصْبَحَتْ أَسماءً لها، فهي تشبه أَسماء الأَصوات، وإِلى هذا ذهب السِّيْرَافِيُّ، وَأَبُو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ، وَالمُتَيجِبُ الهَمَذَانِيُّ.

فقد أَجَازَ سِيْبَوَيْهِ في "ياسين وصاد" البناءَ على الفتحِ، وَأَجَازَ الأَخْفَشُ في "ياسين، وطه، وحاميم" البناءَ على الفتحِ، وَأَجَازَ السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ في "نون" البناءَ على

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٢٩، والدّرّ المصون، السمين الحلبي، ١/ ٧٩.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري، ص ٤٨٢.

(٣) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ١/ ٣٢.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٦٤، هـ(٥)، والتبيان، العكبري، ١/ ١٤، والفريد، المتتجب الهمذاني، ٣/ ٢١.

الفتحِ، وما ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ وَالأَخْفَشُ مردود؛ لأَنَّ "ياسين" على وزنِ الاسمِ الأَعجمي "هابيلَ وقابيلَ"، وعاملوها مثله في المنع من الصَّرْفِ، وكذلكَ الاسم الأعجمي "هابيل وقابيل" لا يُبْنَى، فلا وجه للبناءِ فيها، وهذه الأَسماءُ سكونُها سكون وقف.

وأَمَّا صادُ، فقد سُمِّي بها، وقد نَصَّ سِيبَوَيْهِ على أَنَّ حروفَ المعجمِ إِذا سُمِّي بها، نَقُوْلُ: هذا باءٌ[1]، وصاد مثل باء، فَهِيَ مُعْرَبة ولا وجه للبناءِ فيها.

وما ذَكَرَهُ السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ من جوازِ بناء "نون" على الفتحِ، فَهُوَ مردودٌ؛ لأَنَّ "نون" اسم مؤنث ولم تُجِزِ العربُ البناءَ فيهِ على الفتحِ.

والمذهبُ الثَّاني: أَنَّها مُعْرَبة، ويُمَثِّلُهُ الزَّمَخْشَرِيُّ الذي نَصَّ على أَنَّها أَسماء مُعْرَبة، وَأَنَّها سكنت سكون "زيد، وعمرو"، وَيَرَى أَنَّ سكونها سكون وقف وَلَيْسَ سكون بناء؛ لأَنَّها لو بُنِيَتْ لأَصْبَحَتْ مثل "كَيْفَ، وَأَيْنَ، وَهؤلاءِ"[2].

وَأَمِيْلُ إِلى قولِ الزَّمَخْشَرِيِّ في أَنَّها مُعْرَبة، وَإِنَّ سكونَها سكون وقف وَلَيْسَ بناء، فلو كانَ سكونُها سكون بناء لجازَ فيها البناءُ على الفتحِ مثل أَيْنَ، أَوْ البناء على الكسرِ مثل هؤلاءِ؛ وذلكَ لأَنَّ ما قبل الآخر ساكن، فَحُرِّكَ الآخرُ لِئَلا يَلْتَقِي ساكنانِ.

ثالثاً: أوجه إعرابها

تَبَايَنَتْ وجهاتُ نظر علماءِ النَّحو في الحروفِ المقطَّعةِ، واخْتَلَفُوْا في إِعرابها؛ فَنَتَجَ عن ذلكَ أَنَّهم انْقَسَمُوْا فريقين الأَوَّل: يَرَى أَنَّ الحروفَ المقطَّعةَ إِذا جُعِلَتْ أَسماءً للسُّور، فلها محل من الإعراب، فَذَكَرَ بعضُ علماءِ النحو أَنَّ لها وجهاً إِعرابياً واحداً،

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٦٧.

(٢) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٢٩.

وبعضهم ذَكَرَ لها وجهين، وبعضهم ذَكَرَ لها ستةَ أَوجه من الإعراب، نذكر من النحاة: الفَرَّاءُ[١]، وابنُ كَيْسَانَ[٢]، ومَكِّيُّ بنُ أَبي طَالِبٍ[٣]، وَالزَّمَخْشَرِيُّ[٤]، وَأَبُو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ[٥]، وَالْمُنْتَجِبُ الهَمَذَانِيُّ[٦]، وَالسَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ[٧].

فالزَّمَخْشَرِيُّ يَذْكُرُ في إِعرابها ثلاثة أَوجه: الأَوَّل: مبتدأ مرفوع، والثَّاني: النَّصب من وجهين الأَوَّل: النَّصب على حذف الجار، وإِعمال فعل القسم المقدر فيما لا يَأْتِي بعده معطوف مجرور، والثَّاني: ما يَأْتِي بعده معطوف مجرور، فإِنَّه يُنْصَبُ بإِضمارِ فعل، والثَّالث الجرّ: وذلكَ على تقدير حذف حرف القسم وبقاء عمله[٨].

أَمَّا أَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ، فَيْذَكُرُ لها موضعين من الإعراب: الأَوَّل: مفعول به منصوب بفعل مقدر تقديره: اقْرَأْ، والثَّاني: أَنَّها خبرٌ مرفوعٌ والمبتدأ محذوف تقديره

---

(١) معاني القرآن، الفراء، ١/ ١٠.

(٢) إعراب القرآن، النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ط/ ١، ١٩٧٧م- ١٩٨٠م، ١/ ١٢٧.

(٣) مُشْكِل إعراب القران، القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، مطبوعات مَجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٤م، دمشق، ١/ ١٥.

(٤) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٤١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ١/ ١٤، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ- ١٩٩٢م، ١/ ١٠.

(٦) الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، ١/ ١٨١.

(٧) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ١/ ٧٩.

(٨) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٣٢-١٣٤، و١/ ١٤١هـ(١).

هذا، وَحَكَى عن الفَرَّاءِ أَنَّهُ أَجَازَ أَنْ تَأْتِي مبتدأ.وَذَكَرَ أَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ أَنَّ أَبا إِسحاقَ الزَّجَّاجَ أَنكَرَ ذلكَ على الفَرَّاءِ[١].

وأَمَّا السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ فَذَكَرَ في إِعراب الحروفِ المقطَّعةِ ستةَ أَوجه: الأَوَّل: لا محل لها من الإعراب، والثَّاني: مبتدأ مرفوع، والثَّالث: خبر مرفوع، والرَّابع: مفعول به منصوب بإضمار فعل، والخامس: النَّصب بعد حذف حرف القسم، والسَّادس: الجرّ بعد حذف حرفِ القسمِ وَبَقَاْءِ عملِهِ[٢].

وَالفريقُ الثَّاني: ذَهَبَ إِلى أَنَّ الحروفَ المقطَّعةَ تُقْسَمُ قسمين: الأَوَّل: ما يَجُوْزُ فيه الإعراب إِذا كانَ مفرداً مثل ﴿ صٓ ﴾، و﴿ قٓ ﴾، و﴿ نٓ ﴾، أَو مَا جاءَ منها على زنة مفرد أَعجمي نحو: (هابيل وقابيل)، وَهِيَ: ﴿ حمٓ ﴾، و﴿ يسٓ ﴾، و﴿ طسٓ ﴾، وَأَجَازَ سِيبَوَيْهِ في ﴿ طسٓمٓ ﴾ أَنْ تُصْبِحَ مثل (دَرَاْبَ جَرْدَ)[٣]، وهذا القسم تَجُوْزُ فيه الحِكَايَة أَيضاً.

والقسم الثَّاني: نحو:﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾، و﴿ الٓمٓر ﴾، وما أَشْبَهَهَا، أَجَازَ فيه سِيبَوَيْهِ[٤]، وَأَبُو إِسحاقَ الزَّجَّاجُ[٥]، والزَّمَخْشَرِيُّ[٦]، الحِكَايَةَ فقط، فَهِيَ لا محل لها من الإعراب، وقريب منه قول الأَخْفَشِ، إِلا أَنَّهُ مَنَعَ ﴿ طسٓمٓ ﴾ من الإعراب، فَهِيَ عنده

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ١/ ٤٣، ومعاني القرآن، الفراء، ١/ ١٠.

(٢) الدّرّ المصون، السمين الحلبي، ١/ ٨١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٥٨.

(٤) السابق، ٣/ ٢٥٧ - ٢٥٩.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ص ٨٤ - ٨٦.

(٦) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٢٩ - ١٣٠.

مثل ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ حروف مقطَّعة[١]، ومذهبُ الفريق الثَّاني أَخَذَ به بعضُ المفسِّرينَ مثل الفَخْرِ الرَّازِيِّ[٢]، وَالبَيْضَاوِيِّ[٣]، وَأَبِي السُّعُوْدِ[٤].

الوجوهُ التي ذُكِرَتْ فِي إِعرابِ الحروفِ المقطَّعةِ:

الوجهُ الأَوَّلُ: أَنَّها لا محل لها من الإعراب[٥]، وذلكَ على مذهب الفريق الذي فَسَّرَها بأَنَّها مِن المتشابهِ الذي لا يَعْلَمُهُ إِلا اللهُ تَعَالى، وأَشَارَ إِلى هذا الوجه الزَّمَخْشَرِيُّ، وَعَلَّلَ ذلكَ؛ بأَنَّهم لم يَجْعَلُوْها أَسماءً للسُّور، فلم يَتَصَوَّرْ صاحبُ هذا المذهب أَنَّ لها إِعراباً، فَهِيَ كالجملِ المبتدأةِ، والمفردات المعدّدة لا محل لها من الإعراب[٦]، وعلل بعض المُحْدَثين ذلكَ بأَنَّها كقولكَ: زيد قائم، فهذه الجملة لَيْسَ لها موضع من الإعرابِ[٧].

الوجهُ الثَّاني: مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١-٢]، فمثلاً: ﴿ الٓمٓ ﴾ تعرب مبتدأ، وقد حُكِيَ عن أَبي إِسحاقَ الزَّجَّاجِ

---

(١) معاني القرآن، الأخفش، ١/ ١٧١.

(٢) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ١/ ٢٥٨.

(٣) تفسير البيضاوي، ١/ ٣٥.

(٤) تفسير أبي السعود، أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١/ ٣٤.

(٥) الدّرّ المصون، السمين الحلبي، ١/ ٨١، والجامع لإعراب جمل القرآن، أيمن الشوا، مكتبة الغزالي، دمشق، ودار الفيحاء، بيروت، ط/ ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص ٤٢.

(٦) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٤١.

(٧) الإعراب في القرآن الكريم، سميح عاطف الزين الإعراب في القرآن الكريم، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط/ ١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص ١٣٦.

أَنَّهُ أَنكَرَهُ[١]، وَذَهَبَ بعضُ المُحْدَثين إِلى أَنَّ هذا الوجه من الإعراب فيه بُعْدٌ وقالَ[٢]: "هذا فيه بُعْدٌ لأَن حكم المبتدأ أَنْ يَكُوْنَ هُوَ الخبر في المعنى، ولم يكنِ الكتاب هو حروف المعجم"، وأَجَازَ الرَّمَانِيُّ أَنْ تَكُوْنَ ﴿ الٓمٓ ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ ذلك الكتاب ﴾[٣]، وَأَجَازَ السَّمِيْنُ الحَلَبَيُّ في ﴿ الٓمٓ ﴾ أَنْ تكونَ مبتدأ، و ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ مبتدأ ثان، و ﴿ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ خبر للمبتدأ الثاني، فتكون جملة ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ هي خبر ﴿ الٓمٓ ﴾، ويجوزُ أَنْ تَأْتِيَ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ خبراً للمبتدأ ﴿ الٓمٓ ﴾ و﴿ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ صفة لـ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ أَو عطف بيان أَو بدل منه، وَأَجَازَ أَيضاً أَنْ يَكُوْنَ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ مبتدأ ثانياً، و﴿ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ إِمَّا صفة له أَو عطف بيان أَو بدل منه، و﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ وخبره خبر عن المبتدأ الأول ﴿ الٓمٓ ﴾[٤].

وكونها مبتدأ قالَ به الفَرَّاءُ، وَمَكِّيُّ بنُ أَبي طَالِبٍ القَيْسِيُّ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ، وَأَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ، وَالعُكْبَرِيُّ، وَالسَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ، وعدد من المُحْدَثين، وَأَمَّا ما نُسِبَ إِلى أَبِي إِسحاقَ الزَّجَّاجِ فَهُوَ مردودٌ لقولِ أَبِي إِسحاقَ الزَّجَّاجِ في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف عند حديثه عن: "طه"، [٥]: "فالتَّقديرُ فيها إِذا كانَتْ معربة أَنَّها في موضع رفع، فعلى هذا تقديرُ سورِ القُرْآنِ".

---

(١) مُشْكِل إعراب القرآن، القيسي، ١/ ١٥، والبيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ١/ ٤٣.

(٢) الإعراب في القرآن، سميح عاطف الزين، ص ١٣٦.

(٣) السابق، ص١٣٦.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ١/ ٨١.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ص ٨٦.

وَهُوَ يَقُوْلُ في كتابه معاني القرآن وإعرابه[١]: "وكذلكَ يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ موضع ذلكَ رفعاً فيمن جَعَلَ ذلكَ خبراً عن ﴿ الٓمٓ ﴾".

وَيَظْهَرُ أَنَّ هذا الوجه هُوَ الأَقربُ للصَّحيح في إِعراب ﴿ الٓمٓ ﴾ إِنْ لم يَكُنْ أَصحها، وَلَيْسَ فيه بُعْد؛ لأَنَّ ﴿ الٓمٓ ﴾ أَصْبَحَتِ اسماً للسُّورة فَجَازَ إِعرابها.

الوجهُ الثَّالثُ: أَنَّها خبرٌ، وذلكَ على تقدير هذه ﴿ الٓمٓ ﴾[٣]، أَو على تقدير هذا ﴿ الٓمٓ ﴾، أَو ذلكَ ﴿ الٓمٓ ﴾، أَو هو ﴿ الٓمٓ ﴾[٣]، وهذا الوجه جائز في إِعراب ﴿ الٓمٓ ﴾، والحروف المقطَّعة، وَإِنِ اخْتَلَفُوْا في تقديرِ المبتدأ.

الوجهُ الرَّابعُ: أَنَّها مفعول به، وذلكَ بتقدير فعل مناسب نحو اقْرَأْ: ﴿ الٓمٓ ﴾، وقد نسبه النَّحَّاسُ والقُرْطُبِيُّ لابنِ كَيْسَانَ، أَو عليكَ ﴿ الٓمٓ ﴾[٤] أي الزم

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزَّجَّاجِ، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/ ١، ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م، ١/ ٦٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ١/ ١٥٧، والدر المصون، السمين الحلبي، ١/ ٨١، وإعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط/ ١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ١/ ٢٣، والجامع لإعراب جمل القرآن، أيمن الشوا، ص ٤٢.

(٣) إعراب القرآن، النحاس، ١/ ١٢٧، ومُشْكِل إعراب القرآن، القيسي، ١/ ١٥، والجامع لإعراب جمل القرآن، أيمن الشوا، ص ٤٢.

(٤) إعراب القرآن، النحاس، ١/ ١٢٧، ومُشْكِل إعراب القرآن، القيسي، ١/ ١٥، والبيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ١/ ٤٣.

﴿ الٓمٓ ﴾ ، أَو اقْـرَأْ ﴿ الٓمٓ ﴾[١]، أَو اتل ﴿الٓمٓ﴾ [٢]، وَسِيْبَوَيْهِ عنـد إِعـرابه لـ ﴿ يٰسٓ﴾ قَدَّرَ الفعل أَذْكُرُ [٣].

وهذا الوجهُ أَجْمَعَ عليه كثير من النَّحويين والمفسِّرين منهم سِيْبَوَيْهِ، وَالنَّحَّـاسُ، وَابـنُ كَيْسَانَ، وَمَكِّيٌّ بنُ أَبِي طَـالِبٍ، وَأَبُو البَرَكَـاتِ الأَنْبَـارِيُّ، وَالعُكْبَرِيُّ، وَالسَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ، وغيرهم. وهو وجه حسن وجائز في إِعراب الحروفِ المقطَّعةِ.

الوجهُ الخامسُ والسَّادسُ: القولُ في إِعراب الحروفِ المقطَّعةِ بأَنَّها أَقْسَامٌ أَقْسَمَ الله بها يعضده ما رُوِيَ من آثار عن الصَّحابةِ -رضي الله عنهم- مثل: ابنِ عَبَّاسٍ[٤]، وعِكْرِمَةَ[٥]، وقَتَادَةَ[٦]، وابنِ زَيْدٍ[٧]، والحَسَنِ البَصْرِيِّ[٨]، والكَلْبِيِّ[٩]، وقالَ الكَلْبِيُّ[١٠]:

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ١/ ٨٠، والجامع لإعراب جمل القرآن، أيمن الشوا، ص ٤٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ١/ ١٤، وأعراب سورتي الرعد والروم، عبد القادر أحمد عبد القادر، دار النفائس، عمان، ط/ ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ص ٩.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٥٨، والكشاف، الزمخشري، ١/ ١٣٢.

(٤) تفسير الطبري، ١/ ٢٠٧، وتفسير ابن عباس المسمى صحيفة علي بن أبي طلحة، ص ٧٧، والأسماء والصفات، البيهقي، ١/ ١٦٣.

(٥) تفسير الطبري، ١/ ٢٠٧ ، وتفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، ٢/ ٥٨٤.

(٦) تفسير الطبري، ٢٩/ ١١.

(٧) السابق، ٢٩/ ١١.

(٨) تفسير الحسن البصري، ٢/ ٢٢٨.

(٩) تفسير القرطبي، ١/ ١٥٦.

(١٠) السابق، ١/ ١٥٦.

"هِيَ أَقْسَامٌ أَقْسَمَ الله تعالى بها لشرفها وفضلها"، فعند إِعرابها يجوزُ لنا فيها وجهان، الأَوَّل: النَّصب بعد حذف حرف القسم، وهو الوجه الخامس من أَوجه إِعراب الحروف المقطَّعة.

والثَّاني: الجَرُّ على أَنَّها مقسم بها، حذف حرف القسم وبَقِيَ عمله بعد حذفه، وهو الوجه السَّادس من أَوجه إِعرابها.

الوجهُ الخامسُ: النَّصب على تقدير حذف حرف القسم. قالَ سِيبَوَيْهِ[1]: "واعلم أَنَّكَ إِذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته... وذلكَ قولكَ اللهَ لأفعلنَّ"، وقد جاءَتْ شواهدُ من الشِّعر العربي حُذِفَ فيها حرف القسم من المقسم به، كقولِ: ذي الرُّمّة[2]:

أَلا رُبَّ مَنْ قَلْبِي له اللهَ نَاصِحٌ وَمَن قَلْبُه لي في الظِّباءِ السَّوَانِحِ

الشَّاهِدُ فيه نصب لفظ الجلالةِ "الله"، بعد حذف حرف القسم، وهو الباء، والتقدير:

أَلا رُبَّ مَن قَلْبِي لَهُ نَاصِحٌ باللهِ

وقالَ الآخرُ[3]:

إِذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةَ الله الثَّرِيْدُ

والشاهدُ فيه نصب "أَمانةَ الله"، بعد حذف حرف القسم على تقدير الباء "بأَمانةِ الله"، أَوْ على تقدير الواو "وأَمانةِ الله".

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٤٩٧.

(٢) السابق، ٣/ ٤٩٧ - ٤٩٨، وديوان ذي الرّمّة، تحقيق: د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط/ ١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ٢/ ٣٣٠.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٤٩٨ ، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٩/ ٩٢.

وَأَجَازَ الزمخشريُّ النَّصبَ مع القسم فيما لا يَأْتِي بعده معطوف مجرور، كقوله تعالى ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة:١-٢]، أمّا ما جاءَ بعده معطوف مجرور نحو قوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١﴾ [ص:١]، و﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١﴾ [ق: ١]، و﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [القلم:١]، فالزَّمَخْشَرِيُّ لا يجيز فيها النَّصبَ لاجتماع قسمين على مقسم واحد؛ ولأَنَّ هذه الواو عند الخليلِ هِيَ واو العطف(١)، وَنَصَّ على أَنَّهُ لا يجوزُ فقالَ(٢): "لا يجوز إلا مستكرهاً"، أَي لا يجوز النَّصب في ﴿صَ﴾ في قوله تعالى ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١﴾، إذا عددنا الواو بعد ﴿صَ﴾ واو القسم.

وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ النَّصبَ مع القسم في لغةِ الحديث الشَّريف(٣)، وَذَكَرَ المُنْتَجِبُ الهَمَذَانِيُّ في حالةِ النَّصب أَنَّها هِيَ الأَشْيَعُ في القسم(٤)، وَعَلَّلَ الأُستاذ كَاظِمٌ الرَّاوِيُّ سبب حذف القسم من المقسم به، أَنَّ اللهَ -ﷻ- لم يَذْكُرْ مع الحروفِ المقطَّعةِ حروف القسم حتى لا تَلْتَبِس حروفُ القسمِ بالحروفِ المقطَّعةِ(٥).

ويجيزُ الأَلُوْسِيُّ جعل أَحد القسمين توكيداً للآخر على أَنَّ الواو حرف قسم في قوله تعالى(٦): ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١﴾ [ص: ١].

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٣٢- ١٣٣.

(٢) السابق، ١/ ١٣٤.

(٣) السابق، ١/ ١٣٥.

(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، ١/ ١٨٢.

(٥) أساليب القسم في اللغة العربية، كاظم الراوي، ص ٤١٧.

(٦) تفسير روح المعاني، الألوسي، تحقيق: الشيخ محمد أحمد الأمد والشيخ عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ ١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ١/ ١٤١.

وهذا الوجهُ جائز في إعراب الحروفِ المقطَّعةِ كُلّها، ولا وجه فيه للاستكراه وعدم الجواز، وقد نَصَّ سِيْبَوَيْهِ على النَّصْبِ كما مرّ سابقاً.

الوجهُ السَّادسُ: الجَرُّ على القسم، وذلكَ بعد حذف حرف القسم، وبقاء عمله، فيكون التَّقدير عند إعراب قوله تعالى ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة:١- ٢][1] "وحروف المعجم لهو الكتاب لا ريب فيه هدًى للمتقين"، أو بإضمار الباء القسمية لا بحذفها كقولك "الله لأَفعلنَّ"[2]، وإضمار الجار قليل وذلك جَعَلَ السَّمِيْنَ الحَلَبِيَّ يَقُوْلُ: إنَّ هذا الوجهَ ضعيفٌ؛ لأَنَّ حذف الحرف وبقاء عمله[3] "من خصائص الجلالة المعظمة لا يُشرَكُها فيه غيرها".

وَيَرَى ابنُ هِشَامٍ أَنَّ الجرّ بعد حذف حرف القسم مردود؛ لأَنَّهُ مخصوصٌ باسم الله تعالى عند البصريين، فلذلكَ لا يُوْجَدُ أَجوبة للقسمِ في سورةِ البقرةِ وآلِ عمران وباقي السُّور التي تَبْدَأُ بالحروفِ المقطَّعةِ، ولا يَصِحُّ في سورة البقرة أَنْ تُقَدِّرَ الجوابَ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[4].

وَيَرَى الأَلُوْسِيُّ أَنَّ اتباعَ البَصْرِيِّ لَيْسَ فرضاً، فالجوابُ كثيراً ما يُسْتَغْنَى عنه بما دَلَّ عليه[5].

---

(١) تأويل مُشْكِلِ القرآن، ابن قتيبة، ص٢٣٢ ، والقرطين، الكناني، ١/ ٧.

(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٣٤، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ١/ ١٤، والفريد، المنتجب الهمذاني، ١/ ١٨١ - ١٨٢.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ١/ ٨١.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط/ ٣، ١٩٧٢م، ص ٧٧١.

(٥) روح المعاني، الألوسي، ١/ ١٤١.

وَأَجَازَ ابنُ القَيِّمِ حذف الجواب لدلالة المقسم به على المقسم عليه(١).

وَنَصَّ القُرْطُبِيُّ على أَنَّ الجوابَ موجودٌ، فلو حلف إنسان وقالَ: واللهِ هذا الكتاب لا ريب فيه، فجواب القسم لا رَيْبَ فيه(٢).

فمذهبُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَأَبِي البَقَاءِ العُكْبَرِيِّ، وَالمُنْتَجِبِ الهَمَذَانِيِّ، وَالأَلُوْسِيِّ، وَابنِ القَيِّمِ، وَالقُرْطُبِيِّ جَوَازُ الجَرِّ على القسم بعد حذف حرف القسم، وبقاء عمله، أَحْسِبُهُ الأَقْرب للصَّحيح في هذا الوجه؛ لأَنَّ الجوابَ يمكن الاستغناء عنه بما دَلَّ عليه.

وهذهِ الوجوهُ الإعرابيَّةُ هِيَ حاصلُ ما ذَكَرَهُ علماءُ النَّحو، وَهُمْ يَقْصُدُوْنَ أَنَّها تَنْطَبِقُ على جميع الحروفِ المقطَّعةِ في القرآنِ الكريمِ، فَكَانُوْا غالباً ما يَذْكُرُوْنَها عند إعراب ﴿ الٓمٓ ﴾ [البقرة:١]، ولا يُعِيْدُوْنَ تكرارها عند الباقي، بل يُشِيْرُوْنَ إِلى أَنَّ إِعرابَ الحروفِ المقطَّعةِ قد ذُكِرَ في أَوَّلِ سورةِ البقرةِ.

رابعاً: صرفها وعدمه

ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ عدداً من الحروفِ المقطَّعةِ يُمْنَعُ من الصَّرْفِ مثل: حاميم، وطاسين، وياسين، وإِنْ جُعِلَتِ اسماً للسُّورة أَو أَضفتها إِليه؛ لأَنَّها أَصْبَحَتْ بِمَنْزِلة اسم أَعجمي نحو: هابيلَ وقابيلَ فَهُوَ ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن، ابن القيم الجوزية، تحقيق: طه يوسف شاهين، طباعة: دار الطباعة المحمدية، والناشر: دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٨، والإتقان، السيوطي، ٢/ ٣٧٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ١/ ١٥٦.

وَأَشَارَ سِيبَوَيْهِ إِلى أَنَّ بناءَ "حاميم وياسين" لم يأتِ في كلام العرب بناء مثله، وفي الحِكَاية يَبْقَى وقفاً على حاله، وَأَجَازَ في قراءةِ "قافَ" أَنْ تُجْعَلَ كالأَعلامِ الأَعجميةِ، فَهِيَ ممنوعة من الصَّرف، وَأَجَازَ في "ياسين" الإعراب على تقدير: أَذْكُرُ ياسينَ.

وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ "صاد " وَنَصَّ على أَنَّها من كلامِ العربِ في وزنها وبنائها، وَأَجَازَ أَنْ تُمْنَعَ من الصَّرف إِذا كانَتِ اسماً للسُّورةِ.

وَأَمَّا "طسم" فإِنْ جَعَلْتَها اسماً واحداً مثل الأَعلامِ المركبةِ نحو: دَرَابَ جَرْدَ وبَعْلَبَكَّ، فهي ممنوعة من الصَّرف، وأَجَازَ فيها أَيضاً أَن تَبْقَى ساكنة موقوفة على حالها في الحِكاية. و"نون "أَجَازَ فيها سِيبَوَيْهِ الصَّرْفَ عند مَنْ صَرَفَ هنداً.

وَأَمَّا "كهيعص والمر"، وما أشبهها فَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ لا يَجُوْزُ فيها إِلا الحِكَاية؛ لأَنَّكَ لا تَسْتَطِيْعُ أَنْ تَجْعَلَهَا اسماً واحداً(١). وكذا قالَ أَبُو إِسحاقَ الزَّجَّاجُ في "كهيعص"(٢).

وَأَجَازَ الأَخْفَشُ في "ياسين وطه وحاميم وطاسين" أَنْ تَكُوْنَ ممنوعة من الصَّرْفِ مثل الأَسماءِ الأَعجمية هابيل وقابيل، فَهِيَ في موضع نصب والتَّقدير اذْكُرْ ياسينَ وطه وحاميمَ وطاسينَ. أَوْ هِيَ كالأَسماءِ المبنيَّة على الفتحِ نحو أَيْنَ وَسَمَّيْتَ بها السُّورة، فَأَصْبَحَتْ أَسماء مؤنثة، والاسم المؤنث إِذا كانَ وسطُهُ ساكناً مثلَ "هِنْد، ودَعْد"، فَمِن العربِ مَنْ يمنعه الصَّرْف، ومنهم مَنْ يصرفه. أَو يَكُوْن سماها بالحرف وَهُوَ مذكر، فإِذا سُمِّي المؤنث بالمذكر فهو لا يُصْرَفُ، وَجَعَلَ "صاد وقاف ونون"، أَسماء للسُّور فَهِيَ غير مصروفة، وهي في موضع نصب. أَمَّا "الم وطسم وكهيعص"، فهي حروفٌ مقطَّعةٌ في مذهبِه(٣).

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ص ٨٥.

(٣) معاني القرآن، الأخفش، ١/ ١٦٨-١٧١.

وَذَكَرَ أَبُو إِسحاقَ الزَّجَّاجُ في صرف "نون" ومنعها من الصَّرف ثلاثةَ أوجه:

الأَوَّلُ: صرفها وهو قسمان: أ - على تقدير: هذه سُوْرَةُ نونٍ، فتحذف السُّورة وَيَبْقَى: "هذه نُوْنٌ".

ب - أَنْ تصرفها على رأي من صرف هنداً؛ لأَنَّ نوناً مؤنثة.

والثَّاني: أَنْ تُمْنَعَ الصَّرْفَ، فَتَقُوْل: هذه نُوْنُ.

والثَّالثُ: أَنْ تَبْقَى موقوفة، حِكَاية للحرفِ على ما كانَ عليه عند لفظه، فتقول: هذه نُوْنْ.

وَذَهَبَ أَبُو إِسحاقَ الزَّجَّاجُ إِلى أَنَّ تركَ الصَّرف هو الأَجودُ، واخْتَارَ لـ "قاف وصاد" مثل "نون"[1].

أَمَّا "طس ويس"، فاخْتَارَ فيهما أَبُو إِسحاقَ الزَّجَّاجُ منع الصَّرف مثل الأَسماءِ الأَعجمية هابيل وقابيل والعلة في ذلكَ العلمية والعُجْمة[2].

وأَمَّا "طسم" فَجَعَلَها أَبُو إِسحاقَ الزَّجَّاجُ مثل الأعلام المركبة تركيباً مزجياً نحو: حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ، فَهِيَ ممنوعةٌ من الصَّرف، وجازَ فيها أَنْ تَبْقَى ساكنة الآخر حِكَاية للحرفِ على ما كَانَ عليه عند لفظِهِ في السُّورة. وفي "طه " أَجَازَ الوجهين وهما: أَنْ تُمْنَعَ الصَّرْفَ إِذا جَعَلْتَها اسماً للسُّورة، أَوْ أَنْ تَبْقَى ساكنة على الحِكَاية[3].

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ص ٨٤.

(٢) السابق، ص ٨٥.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ص ٨٥ - ٨٦.

وَقَسَّمَها الزَّمَخْشَرِيُّ قسمينِ:

الأَوَّلُ: محكي وليس له إِعراب مثل "كهيعص والمر"، وما أَشْبَهَهَا.

وَالثَّاني: أَجَازَ فيه الحِكَايَة والإعراب، وَهُوَ الأَسماءُ المفردةُ "صاد، وقاف، ونون"، والأَسماءُ المركبةُ مثل: "حاميم، وياسين، وطاسين ميم" وَكُلّ ما أُعْرِبَ مِن أَخواتها. وهذهِ الأَسماءُ تُمْنَعُ من الصَّرْفِ؛ وذلكَ للعلميةِ والتَّأنيثِ[1].

وَيُمْكِنُ تَقْسِيْمُ الحروف المقطَّعة من حيثُ صرفها ومنعها من الصَّرف أَربعة أَقسام:

القسمُ الأَوَّلُ: نحو "صاد، ونون، وقاف"، فَهِيَ من كلامِ العربِ في وزنِها وبنائِها؛ لأَنَّ وزنها (فَعَلَ) فهي من أَبنيةِ كلامِ العربِ، فجازَ فيها المنعُ من الصَّرف إِذا سُمِّيَتْ بها السُّورةُ، وَأَمَّا "نون" فَيُمْكِنُ أَنْ تُعَامَلَ مثل "هنْد"، فَتُصْبِحُ مصروفة؛ لأَنَّها عَلَمٌ مؤنث تأنيثاً معنوياً وَهِيَ ساكنةُ الوسطِ، والأَحْسَنُ في "نون"صرفها.

القسمُ الثَّاني: نحو "حاميم، وطاسين، وياسين، وطه"، فالثَّلاثة الأُولى وزنها فاعيل، وهو لَيْسَ من أَبْنِيَّةِ كلامِ العربِ، وإِنَّما من أَبْنِيَّةِ الكلامِ الأَعجمي، فَأَصْبَحَتْ بِمَنْزِلَةِ اسم أَعجمي مثل: "هابيلَ وقابيلَ"، فَهِيَ ممنوعةٌ من الصَّرْفِ، وكذلكَ "طه"، تمنع من الصَّرف إِذا جُعِلَتِ اسماً للسُّورةِ.

القسمُ الثَّالثُ: "طاسين ميم"، فإِذا جَعَلْنَاها اسماً واحداً، وَعَدَدْنَا "طاسين" اسماً واحداً ، فركبناه مع "ميم"، لتُصْبِح مثل الأعلام المركبة "دَرَأْبَ جَرْدَ، وبَعْلَبَكَّ"، فَهِيَ ممنوعةٌ من الصَّرف.

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ١/ ١٢٩ - ١٣٠.

القسمُ الرَّابعُ: وَهُوَ ما تبقى من الحروفِ المقطَّعةِ، وَهِيَ المؤلفةُ من ثلاثة أَحرف، وأَربعة، وخمسة وَهِيَ: "الم، الر، عسق، المر، المص، كهيعص"، فهذه الحروف أَقلها مؤلف من ثلاثة أَسماء للحروفِ مثل "الم، الر، عسق"، وهذه لا نَسْتَطِيْعُ أَنْ نَقْسِمَها اسمين ثم نركبها، فتصبح مثل الأعلام المركبة. وكذلكَ المكون من أَربعة أَسماء "المر، المص"، والمكون من خمسة أَسماء "كهيعص"، فلا يَجُوْزُ لنا أَنْ نَجْعَلَ أَربعة أَسماء اسماً واحداً، فـ"المص"، مكون من اثني عشر حرفاً هِيَ: أَلف، لام، ميم، صاد، ولا يُوْجَدُ في كلامِ العربِ اسم بهذا العدد من الحروفِ، وكذلكَ "المر، وكهيعص"، فهذا القسمُ لا يُصْرَفُ ولا يُمْنَعُ من الصَّرْفِ، وَإِنَّما جَازَتْ لنا فيه الحِكَاية، وَتَبْقَى ساكنة موقوفة -والله أَعلم-.